AL-SABAH
الصباح
الدولية

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 17 نوفمبر 2021 م | 12 ربيع الآخر 1443 هـ | الأربعاء | No. 4126

«الأمم المتحدة»، تدعو إلى محادثات جديدة حول ميناء الحديدة

تحالف دعم الشرعية في اليمن: إعادة الانتشار لدعم قوات الحكومة

«وكالات» : قال تحالف دعم الشرعية في اليمن، إن إعادة انتشار قواته بالساحل الغربي تهدف لمواءمة الاستراتيجية العسكرية ودعم قوات الحكومة المعترف بها دولياً في حربها ضد ميليشيا الحوثي المدعومة إيرانياً.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية عن المتحدث باسم التحالف العقيد تركي المالكي أن إعادة الانتشار التي نُفذت يوم الخميس «تتواءم مع الاستراتيجية العسكرية لدعم الحكومة اليمنية في معركتها الوطنية على الجبهات كافة».

من جهة أخرى طالب وزير الإعلام والثقافة والسياحة في اليمن معمر الإرياني، المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وحماية الطفولة بممارسة ضغوط حقيقية على ميليشيا الحوثي الارهابية لوقف جرائم تجنيد الأطفال.

وبمناسبة اليوم العالمي للطفل، قال الارياني للوكالة إن ميليشيا الحوثي الإرهابية اقتادت عشرات الآلاف من الأطفال من منازلهم واحيائهم ومدارسهم، إلى معسكراتها وغسلت عقولهم بالشعارات العدائية والأفكار الطائفية المستوردة من إيران، وزجت بهم إلى موت محقق في جبهات القتال، في أكبر عملية استغلال للاطفال في الأعمال القتالية بتاريخ البشرية.

مركبة عسكرية على طريق الحديدة

وأوضح أن مليشيا الحوثي تواصل استغلال أطفال اليمن في أعمال قتالية على مرأى ومسمع من العالم، وتقتاد الآلاف منهم كل يوم لمعاركها العبثية في مختلف جبهات القتال خدمة لمشروعها الانقلابي وتنفيذ الأجندة التوسعية الايرانية، من دون أي اكتراث بمصيرهم ومعاناة أسرهم.

ودعا الارياني المجتمع الدولي إلى تصنيف ميليشيا الحوثي منظمة إرهابية، ومحاسبة المتورطين في جرائم تجنيد الأطفال من قيادات وعناصر الميليشيا، وملاحقتهم في المحاكم الدولية باعتبارهم مجرمي حرب.

من جانب آخر كشفت مصادر عسكرية يمنية الإثنين، مقتل القيادي المعين رئيس عمليات اللواء الثالث حرس حدود التابع للحوثي العميد عدنان حيدر والعشرات من مسلحيه في المعارك التي شهدتها جبهات جنوبي مأرب، في وقت أكدت فيه مصادر طبية استقبال مستشفيات صنعاء أكثر من 230 جثة ومئات الجرحى خلال الساعات الماضية.

وأفادت المصادر لصحيفة «عكاظ»، بأن الجيش الوطني اليمني نفذ هجوماً على مواقع تمركز الميليشيا في مديريتي الجوبة وحريب، مؤكدة أن الميليشيا الحوثية في حالة انهيار جراء الخسائر الكبيرة التي منيت بها.

وحسب الصحيفة، اعترفت الميليشيا بالنجاحات التي يحققها تحالف دعم الشرعية، معلنة تعرضها لخسائر كبيرة في جبهات مأرب جراء القصف الجوي المتواصل والدقيق الذي يستهدف تحركات عناصرها.

وقالت مصادر طبية في صنعاء إن «أكثر من 230 جثة وزهاء 350 جريحاً وصلوا إلى مستشفيات الكويت والجمهوري والثورة والعسكري والشرطة، وجرى نقل عدد من الجرحى إلى مبان مخصصة للعلاج استحدثتها الميليشيا، وأضافت أن قتلى آخرين نقلوا إلى مستشفى ذمار العام».

وكان فريق رصد إعلامي يمني أكد تشييع الميليشيا الحوثية جثامين 301 قتيل بينهم 208 قياديين برتب عسكرية مختلفة خلال الفترة من الأول حتى العاشر من نوفمبر الجاري في صنعاء وعدد من المحافظات، مبيناً أن نحو 40 في المئة من القتلى من محافظة الحديدة.

من ناحية أخرى دعت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الإثنين، الطرفين المتحاربين في اليمن إلى محادثات جديدة حول الحديدة في الوقت الذي هاجمت فيه قوات تحالف دعم الشرعية مواقع لميليشيا الحوثي في جنوب المدينة الساحلية.

والضربات الجوية التي بدأت الأحد هي الأولى منذ أواخر 2018 عندما قبلت الحكومة اليمنية والحوثيون المتحالفون مع إيران اتفاقاً برعاية الأمم المتحدة على هدنة في الحديدة، وإعادة انتشار قوات الجانبين، دون جدوى.

وقال مصدران عسكريان، إن مقاتلين حوثيين اشتبكوا مع قوات للتحالف في منطقة حيس جنوبي الحديدة التي يسيطر عليها الحوثيون بعد قتال في الفازة الأحد.

الرئيس السوري يلغي منصب مفتي الجمهورية

الرئيس السوري بشار الأسد

دمشق – «وكالات» : ألغى الرئيس السوري بشار الأسد، بمرسوم أصدره الإثنين، منصب مفتي الجمهورية، دون توضيح أسباب القرار وخلفياته، معززا في الوقت ذاته صلاحيات مجلس فقهي ضمن وزارة الأوقاف.

وأصدر الأسد مرسوما تشريعيا رقم 28، نص على إلغاء المادة رقم 35 من القانون المنظم لعمل وزارة الأوقاف والتي يُسمى بموجبها المفتي العام للجمهورية.

كما عزز المرسوم الجديد صلاحيات المجلس العلمي الفقهي في وزارة الأوقاف، الذي يرأسه الوزير، والذي كان المفتي عضوا فيه.

وكلف المرسوم المجلس بمهام كان المفتي مكلفاً بها وهي «تحديد مواعيد بدايات ونهايات الأشهر القمرية، والتماس الأهلة، وإثباتها وإعلان ما يترتب على ذلك من أحكام فقهية متصلة بالعبادات والشعائر الدينية الإسلامية»، و«إصدار الفتاوى، ووضع الأسس والمعايير والآليات اللازمة لتنظيمها وضبطها».

ولم تتضح أسباب إلغاء المنصب الذي كان أحمد بدر الدين حسون يشغله منذ 2004، وهو الذي يُعرف بمواقفه المؤيدة للرئيس السوري.

وهذه ليست المرة الأولى التي يجري فيها الأسد تعديلاً في تنظيم عمل الأوقاف الإسلامية، إذ أصدر في 2018 قانوناً منح بموجبه صلاحيات واسعة لوزير الأوقاف، وحدد فيه ولاية المفتي بـ3 أعوام قابلة للتمديد، على أن يسمى بمرسوم بناء على اقتراح الوزير، فيما كان الرئيس سابقا، يعين المفتي دون تحديد مدة ولايته.

وجاء قرار الإلغاء بعد أيام من رد قاس من المجلس العلمي الفقهي على تفسير المفتي حسون لإحدى الآيات القرآنية، واعتبر المجلس التفسير «تحريفاً» وشدد على «عدم الانجرار وراء التفسيرات الشخصية الغريبة». ورأى البعض في ذلك دليلاً على تعزيز سلطة وزارة الأوقاف ودورها.

مصر تؤكد ضرورة التعاون لمكافحة تمويل الإرهاب

وزير الخارجية المصري سامح شكري خلال جلسة مجلس السلم والأمن الأفريقي

القاهرة – «وكالات» : أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري، ضرورة التعاون بين الدول الأفريقية لمكافحة تمويل الإرهاب.

جاء ذلك في كلمة الوزير شكري خلال ترأسه الإثنين، جلسة مجلس السلم والأمن الأفريقي المنعقدة عبر الفيديو كونفرانس حول مكافحة الفكر المتطرف وتمويل الإرهاب، وذلك في إطار برنامج عمل الرئاسة المصرية لمجلس السلم والأمن الأفريقي خلال شهر نوفمبر الجاري، بحسب السفير أحمد حافظ، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية.

وقال المتحدث إن الوزير شكري أوضح في كلمته خلال الجلسة أن تناول مجلس السلم والأمن لموضوع مكافحة الفكر المتطرف وتمويل الإرهاب يأتي متسقاً مع مخرجات جلسة المجلس المنعقدة على مستوى القمة يوم 27 يناير 2018، برئاسة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والتي أكدت على أهمية إعداد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفكر المتطرف والوقاية منه على نحو يأخذ بعين الاعتبار معالجة جذور ظاهرة الإرهاب، بجانب مطالبة الدول الأفريقية باتخاذ التدابير اللازمة لتجفيف منابع تمويل الإرهاب.

كما أبرز وزير الخارجية في هذا الصدد أن التركيز على البعد الفكري والايديولوجي يمثل أحد أهم محاور المقاربة الشاملة التي تتبناها مصر لمكافحة الإرهاب، حيث لا تقتصر هذه المقاربة على الأبعاد الأمنية فقط بل تشمل أيضاً الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مشيراً إلى أنه من هذا المنطلق جاءت مبادرة الرئيس السيسي لإصلاح الخطاب الديني على نحو يستجيب لمستجدات العصر ويتوافق مع التعاليم الدينية الصحيحة المعتدلة.

وأكد على ضرورة التعاون بشكل عاجل وجاد بين الدول الأفريقية والمؤسسات الإقليمية والقارية والدولية من أجل التصدي للعلاقات المتنامية بين تمويل الإرهاب ومختلف أشكال الجرائم المالية الأخرى، وذلك في ضوء تزايد قدرة الجماعات الإرهابية على حشد التمويل ونقل الأموال عبر الحدود والتأسيس لعلاقات مع جماعات الجريمة المنظمة.

ونوه وزير الخارجية في هذا السياق بتبني مصر لإطار تشريعي وتنظيمي شامل لمكافحة تمويل الإرهاب ساهم في تقويض أنشطة الجماعات الإرهابية بمصر.

وأضاف حافظ، أن وزير الخارجية حرص كذلك في كلمته على إبراز الأهمية الكبرى التي توليها مصر للتعاون مع الدول الأفريقية الشقيقة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية في المجالات ذات الصلة، كما أنها لا تألو جهداً في مشاركة خبراتها لمكافحة الفكر المتطرف، مشيراً في هذا السياق على سبيل المثال إلى مرصد الأزهر الشريف لمكافحة الفكر المتطرف بجانب وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تقدم دعماً فنياً للأجهزة المناظرة لها بالدول الأفريقية لوقف عمليات تمويل الإرهاب.

واختتم المتحدث الرسمي تصريحاته بالإشارة إلى تأكيد الوزير شكري على ما تواجهه القارة الأفريقية من تحديات جمة من أجل القضاء على الإرهاب بكافة صوره، داعياً إلى ضرورة تكثيف تبادل الرؤى والتنسيق المشترك بين الدول الأفريقية في هذا الصدد، حيث أن الظواهر العابرة للحدود تتطلب حلولاً جماعية وذلك من أجل بناء أفريقيا آمنة ومستقرة ومزدهرة.

ميقاتي: حل أزمة لبنان بعدم التدخل السياسي في القضاء

رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي

بيروت – «وكالات» : أكد رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، أن حل الأزمة السياسية في بلاده يتم على أساس عدم التدخل السياسي في عمل القضاء، نافياً الأخبار التي يتم تداولها حول التحضير لحلول للأزمة على قاعدة «البيطار مقابل مجلس الوزراء».

وقال المكتب الإعلامي لميقاتي، في بيان صدر عنه صباح أمس الثلاثاء، إنه «يتم تداول أخبار مفادها التحضير لحلول للأزمة السياسية على قاعدة البيطار مقابل مجلس الوزراء».

وأضاف البيان أن «رئيس مجلس الوزراء ينفي هذه الأخبار جملة وتفصيلاً، ويؤكد على أن خارطة الحل التي وضعها منذ اليوم الأول هي الأساس، وخلاصتها أن لا تدخل سياسياً على الإطلاق في عمل القضاء، ولا رابط بين استئناف جلسات مجلس الوزراء وملف التحقيق القضائي في انفجار مرفأ بيروت، فاقتضى التوضيح».

يذكر أن جلسات مجلس الوزراء متوقفة عن الانعقاد منذ 12 أكتوبر الماضي، بعد طلب وزراء «حركة أمل» و «حزب الله» تدخل الحكومة لكف يد القاضي طارق البيطار، وقوبل طلبهم برفض عدد آخر من الوزراء ورفض رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية.

وتعرض المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت القاضي البيطار في الفترة السابقة لانتقادات من بعض القوى السياسية ومن بينها «حزب الله» لما قالوا إنه «استنسابية» يمارسها في الاستدعاءات القضائية.

من جهة أخرى أعلن مركز حقوق السجين في لبنان أنه تم تقديم شكوى جنائية ضد رئيس مجلس إدارة مؤسسة «صندوق الإنتربول من أجل عالم أكثر أماناً»، اللبناني إلياس المر.

ونقلت وكالة الوطنية للإعلام الرسمية أنه تم تقديم الشكوى إلى المدعي العام في جنيف، أوليفييه جورنوت، يوم الأربعاء الماضي ضد رئيس «مؤسسة إنتربول» إلياس المر، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع اللبناني السابق، في لبنان بين 2005 إلى 2011.

وأشار المركز أنه تم رصد عشرات حالات التعذيب أثناء تولي المر وزارة الدفاع، من بينهم مواطن دانمركي من أصل لبناني، اعتقل في 2007 في مدينة طرابلس، وتعرض لتعذيب شديد خلال جلسات عدة استجوب خلالها من قبل مخابرات الجيش اللبناني وبعدها من الشرطة العسكرية حيث أجبر على التوقيع على اعترافات لم تصدر عنه. وقد غادر البلاد سنة 2010 غداة إطلاق سراحه، وتمكن من رصده من قبل مركز لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب وفحص الطب الشرعي الذي أكد العواقب الوخيمة للمعاملة القاسية التي تعرض لها في لبنان.

ولفت بيان المركز إلى أن المر، وبصفته رئيسا هرميا، مع توليه وزارة الدفاع آنذاك، يتولى السلطة على جميع العملاء المنتمين إلى أجهزة الأمن/الجيش.

وطلب أصحاب الشكوى بالتالي من المدعي العام في جنيف أن يرفع دعوى جنائية ضد المر، وقد قدمت الشكوى لجملة أمور منها الأذى البدني، والاختطاف وإساءة استعمال السلطة.

حفتر يعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية الليبية

طرابلس – «وكالات» : قدم قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، أوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية الليبية.

وقال في كلمة متلفزة، بعد التقدم بأوراق ترشحه أمس الثلاثاء: «أترشح للانتخابات لقيادة الشعب في مرحلة مصيرية وليس طلباً للسلطة».

وأضاف «أتعهد بالدفاع عن ثوابتنا الوطنية الراسخة وعلى رأسها وحدة ليبيا وسيادتها واستقلالها».

كما تعهد ببدء مسار المصالحة والسلام والبناء إذا فاز بالانتخابات.

من جهة أخرى باشرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا بإجراءات إحالة القائمة الأولى من طلبات المتقدمين للترشح لانتخابات مجلس النواب، والتي احتوت على بيانات 601 مرشح، إلى كل من النائب العام وجهاز المباحث الجنائية والإدارة العامة للجوازات والجنسية.

ووفقاً للموقع الرسمي للمفوضية، فإن إحالة القوائم تأتي عملاً بالقانون رقم «2» لسنة 2021 بشأن انتخاب مجلس النواب وتعديلاته، والذي يشترط على المترشح ألا يكون محكوماً عليه بعقوبة أو جناية أو جنحة مخلة بالشرف، وألا يكون حاملاً لجنسية دولة أخرى، ما لم يكن مأذوناً له بذلك من الجهات المختصة حسب القوانين واللوائح المعمول بها.

وبحسب المفوضية، فإن قبول طلبات الترشح لمجلس النواب سيستمر حتى يوم السابع من ديسمبر القادم.